وفي قطاع غزة تصل إلى ٣٧٪ إلا أن نسبة العمال المهنيين الذين تلقوا تعليماً يزيد عن ٩ سنوات دراسية، برغم ارتفاعها في قطاع غزة، منخفضة، في الضفة الغربية، مقارنة بنسبة العمال الذين تلقوا سنين مماثلة من التعليم ويعملون في المهن العلمية والحرة والادارية والوظيفية. ويتضح من الجدول المذكور أيضاً أنه بازدياد سنوات الدراسة يزداد الميل للانتقال من الزراعة إلى الصناعة. فبعد أن كان العمال الزراعيون يشكلون ٥٨,٧٪ من العمال الأميين انخفضت نسبتهم إلى ٢٤٪، ثم إلى ١٣٪، ثم إلى٦٪، في الضفة الغربية. أما في قطاع غزة؛ فقد انخفضت نسبتهم من ٣٨٪ إلى ١٩,٨٪، ثم إلى ١٩,٥٪، ثم إلى١٢,٤٪. أما عمال الصناعة، فبعد أن كانوا يشكلون ٢٧٪ من العمال الأميين في الضفة الغربية و٣٤,٥٪ في قطاع غزة ارتفعت نسبتهم إلى ٥٣,٥٪، ثم إلى ٦٧٪، ثم انخفضت قليلاً لتحتل المرتبة الثانية بعد نسبة العاملين في المهن الحرة. أما في قطاع غزة، فقد ارتفعت نسبة العاملين في الصناعة من ٣٤,٥٪ من الأميين إلى ٦٥,٦٪ من الذين أنهوا المرحلة الابتدائية و٦١,٠٪، ثم انخفضت إلى ٤٩,٤٪.

يتضح مما سبق أنه كلما ارتفع المستوى الفني والأكاديمي للعمال كلما ارتفعت قابليتهم للهجرة؛ وذلك بالرغم من حاجة الكثير من المؤسسات، في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى الخبرة الفنية الضرورية لتطويرها. ولكن نظراً لأن التعليم الفني القائم حالياً في المناطق المحتلة لا يتطابق مع ضرورات الانتاج، فإن آلاف المتخرجين من هذه المعاهد لا يتم استيعابهم؛ وهم محكومون، إما بالعمل في اسرائيل، إن توفر لهم ذلك، أو بالهجرة. ومنذ سنة ١٩٧٤، أخذ الطابع العام لهجرة العمال يكتسب صفة هجرة العمال الأكاديميين والفنيين، حيث أصبحت المناطق المحتلة أهم مصدر لتصدير الخبرة الفنية لدول الخليج والأردن.

ونظراً لحاجة السوق الاسرائيلية للأيدي العاملة غير الماهرة، وإلى الأيدي العاملة الماهرة في قطاعات الصناعة والزراعة والبناء، فقد ارتفعت، في المناطق المحتلة، نسبة العمال الأميين على الذين تلقوا سنوات محدودة من الدراسة، وهذا أوضح في الضفة الغربية منه في قطاع غزة، حيث مجال الهجرة مفتوح أكثر للعمال الأكاديميين والاداريين.

وقد نتج عن هجرة الأكاديميين من جهة وزيادة الطلب في السوق الاسرائيلية على فئة العمال غير الفنيين من جهة أخرى، أن ارتفعت نسبة العاملين في قطاع الصناعة. ولكن هذا مؤشر مضلل إلى «بلترة» عمال المناطق (بمعنى تحولهم إلى بروليتاريا)؛ حيث أن الزيادة في القوة العاملة في قطاع الصناعة لم تتم في اقتصاد المناطق نفسها، وإنما هي ناتجة عن تزايد تمركز العمال في قطاع الصناعة في اسرائيل، أي ان العمال التحقوا بقطاع الصناعة خارج دائرة الانتاج المحلي، وان تمركزهم، في هذا القطاع، لا يشير إلى تحولهم إلى بروليتاريا كما يحاول بعض الباحثين تصوير تحولهم.